

أكد أنه إذا تبين للجنة التحقيق تورط أحد فستوصي بالإحالة إلى النيابة النصف: تقرير الحيازات الزراعية سيكون شاملاً كاملاً يضع النقاط على الحروف بشأن مخالفات وتجاوزات توزيع القسائم

الزراعية. وأضاف: إذا تبين للجنة التحقيق تورط أحد بأي مخالفات أو تجاوزات فستوصي اللجنة بإحالة إلى النيابة العامة. وأكد أن مسطرة القانونون ستطبق على الجميع دون استثناء وأن لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة ستستمر في عملها بشفافية حتى الانتهاء من التحقيق في التجاوزات التي شابت توزيع بعض الحيازات الزراعية. على أن تواصل اللجنة بعد ذلك تحقيقاتها لتشمل كل مخالفات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وفي نهاية حديثه، قال النصف إن لجنة التحقيق في تجاوزات الزراعة تلتزم السرية في عملها وفقاً لما نصت عليه المادة 54 من اللائحة الداخلية للمجلس

(جلسات اللجان سرية، ويحضر محضر لكل جلسة تخصص فيه المناقشات وتدون الآراء ويوقعه الرئيس والسكربتير، ولكل عضو من أعضاء المجلس حضور جلسات اللجان التي ليس عضواً فيها بشرط موافقة اللجنة على ذلك، على ألا يتدخل في المناقشة ولا يبدى أي ملاحظة، ولكل عضو من أعضاء المجلس الإطلاع على محاضر اللجان).

المحاسبة المتابعين ملف قضية الحيازات، وقال إن الهيئة طلبت مهلة جديدة للرد على أسئلة عن مخالفات أخرى تتعلق بالحيازات الزراعية منذ 2006 حتى الآن. وذكر النصف أن اللجنة ما زالت في انتظار تقارير هيئة الزراعة والفتوى والتشريع، واللجنة المشتركة المشكلة من هاتين الجهتين حول (التجاوزات) التي طلبتها في اجتماعات سابقة بصفة الاستعجال.

وأشار أن اللجنة ستحيل التقرير النهائي فور الانتهاء منه إلى مجلس الأمة لاتخاذ ما يراه مناسباً طبقاً للدستور، مبيناً أن التقرير سيكون شاملاً وكاملاً وسيضع النقاط على الحروف حول كل ما يتعلق بمخالفات وتجاوزات القسائم

الحقائق من خلال عقد عدة اجتماعات استعرضت فيها كشافاً يتضمن أسماء من يشتبه في حصولهم على حيازات زراعية من دون وجه حق وبما لا ينطبق مع الشروط المعمول بها في قانون هيئة الزراعة المنظم لذلك، مؤكداً حرص اللجنة على طرق جميع الأبواب التي من شأنها الكشف عن الحقائق.

وكشف أن اللجنة تلقت ردوداً على بعض الاستفسارات الموجهة إلى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، تتعلق بالحيازات المخالفة والمفقودة ملفاتها، والإجراءات المتخذة بحق المسؤولين عن ذلك، فضلاً عن آلية التوزيع التي تبعتها الهيئة، بالإضافة إلى كشف بأسماء المراقبين من ديوان



ركان النصف

شكل مجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر (الحالي) وتحديداً في جلسته التكميلية التي عقدت بتاريخ 19/11/2014 لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة، وهي لجنة مؤقتة حملت على عاتقها مهمة كشف الحقائق والتجاوزات التي شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة والبالغ عددها 396 قسيمة والتجاوزات الأخرى المتعلقة بجميع أنواع الحيازات المخصصة من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في جميع المناطق الزراعية والحيوانية.

وأشار تقرير صادر عن إدارة الإعلام بالأمانة العامة لمجلس الأمة أنه في الجلسة ذاتها انتخب المجلس لعضوية اللجنة كلا من النواب: ركان النصف، د.خليل عبدالله، عسكر العنزي، فيصل الدويسان، وعبدالله العيوف، وذلك حرصاً من المجلس على والقضاء على الفساد في أي جهة حكومية.

وفي هذا الصدد، قال رئيس لجنة التحقيق في تجاوزات الزراعة النائب ركان النصف إن اللجنة عملت بشكل دؤوب منذ تشكيلها للوصول إلى

«الحيازات الزراعية» تطلب مهلة أسبوعين لرفع تقريرها

مدة عمل تكليف اللجنة ينتهي بتاريخ 19 الشهر الجاري، وعليه لن يسعفنا الوقت في الحصول على بقية الإجابات، وعلى أثر ذلك ارتأت تمديد عمل اللجنة وبعثنا إلى المجلس كتاب طلب تمديد عمل اللجنة لمدة أسبوعين، لنتمكن من رفع التقرير النهائي إلى المجلس قبل فضاء دور الانعقاد الحالي.

كشفت رئيس لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة النائب ركان النصف أن اللجنة بدأت في كتابة تقريرها بشأن الحيازات الزراعية لبيتسنى عرضه على مجلس الأمة. وبين النصف في تصريح صحفي عقب انتهاء اجتماع اللجنة أنه مازالت هناك إجابات قاصرة لدى اللجنة، مشيراً إلى أن

الخرافي: تأجيل مناقشة مدينة الحرير بطلب حكومي «المرافق» تتجه للتوسع في الضبطية القضائية في قانون البيئة

في انتخابات المجلس البلدي، خصوصاً أنه يوجد ما يزيد عن 20 منطقة غير مشمولة في هذه الانتخابات ويجب تقسيمها، وهذا ما يتطلب التاني والتريث وعدم «الكروثة» حتى تشوبه مخالب كثيرة يصعب عدم تنفيذها في ظل وجودها.

ولفت إلى أن استقلالية المجلس البلدي تعد شيئاً أساسياً في هذا القانون، مشيراً إلى أن المشروع الكويتي سآزال بفكر في التخفيف من اختصاصات البلدية لأجل إعطاء الدعم للمجالين الاقتصادي والتجاري.

وأعلن الخرافي عن وصول كتاب من الحكومة بشأن مدينة الحرير متضمناً إرجاء مناقشة الاقتراح بقانون في هذا الخصوص لحين تقديم مشروعه.

نظراً لضيق الوقت، وعلى صعيد قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005، قال الخرافي أنه لا يزال لا يوجد في المجلس المقترح الحكومة المقدم في 2011 والمتضمن فقط أربع مواد تتعلق بمخالفات البناء إضافة إلى اقتراح النائب نبيل الفضل الذي يصل إلى 61 مادة، وذكر أن الحكومة طلبت التريث، لاسيما إنها غيرت قانونها إلى ما يربو على 60 مادة، وهذا دليل على أن مجلس الأمة وسع المدارك في هذا الحوار.

وكشف عن أن موضوع قانون البلدية ليس سهلاً وأن أهم القضايا التي يتم النقاش حولها حالياً تتعلق بنقل الإدارة القانونية في البلدية إلى إدارة الفتوى والتشريع، مشيراً إلى أنه يدخل ضمن هذا القانون الدوائر الانتخابية

مالية وتحول إلى قضايا. وأضاف الخرافي: ناقشنا كذلك طريقة بعض الإدارات وأجل النصويست على هذا المشروع إلى الاجتماع المقبل لوجود بعض التصليحات والجزاءات في قانون البيئة الذي يعتبر من رقى القوانين في الكويت بالنسبة للمنظور الدولي. وبين الخرافي أن اللجنة ناقشت موضوع هيئة الاتصالات وبعض الإصلاحات فيها، وقد تم إرسالها إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية لأنها طلبت بعض الأمور المتعلقة بميزانية الهيئة.

وعن المعاهدة الخاصة باقتناء الحيوانات والحيوانية المعروفة بمعاهدة دول الخليج وما تضمنته من جزاءات، أوضح الخرافي أنه تم تأجيلها إلى الاجتماع المقبل



م. عادل الخرافي

عقدت لجنة المرافق العامة البرلمانية اجتماعها أمس بحضور ممثلي الهيئة العامة للبيئة حيث تمت مناقشتهم في بعض الإصلاحات المقبل يتعلق بقانون هيئة البيئة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عادل الخرافي أن اللجنة كانت لها تحفظات على عدد من المواد الخاصة بالتعامل مع بعض القضايا والذهاب إلى الفتوى والتشريع بالإضافة إلى قضايا الضبطية القضائية، مشيراً إلى أنه سيتم التوسع في شأن هذه الضبطية من قبل اللجنة وسيتم دعم الهيئة بهذا الخصوص لأن القانون الذي صدر بدور الانعقاد السابق ليس بالسهل ويجب أن توجد آلية قادرة على تنفيذه والعمل به حتى فيما يتعلق بإلقاء الأوراق القليلة فإنه ستكون عليها مخالفات

يعقد مباحثات مع نظرائه في إسلام آباد وسيئول الغانم يقوم بجولة آسيوية تشمل باكستان وكوريا الجنوبية



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلاً سفير فرنسا لدى الكويت

يذكر أن زيارة الغانم تأتي تلبية لدعوتين رسميتين من رئيسي البرلمانين الباكستاني والكوري الجنوبي، من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس سفير الجمهورية الإيرانية الإسلامية لدى الكويت علي رضا عناني.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون بين الكويت وجمهورية إيران الإسلامية في مختلف المجالات وسبل تعزيزها وتطويرها بما يخدم المصلحة المشتركة. كما استقبل الغانم سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى الكويت محمد إسلام خان. وتناول اللقاء استعراض العلاقات القائمة بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وسبل توطيدها.

وتطرق الجانبان إلى ترتيبات الزيارة التي سيقوم بها رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد المرافق له إلى جمهورية باكستان الإسلامية اليوم.

كما استقبل الغانم سفير جمهورية فرنسا لدى البلاد كريستيان نخلة، حيث جرى خلال اللقاء التأكيد على حرص البلدين الصديقين على تنمية العلاقات الثنائية وأهمية استثمار الفرص والإمكانيات المتوفرة لدى البلدين في العديد من المجالات خاصة البرلمانية منها والتي من شأنها أن تسهم في دعم مسيرة التعاون الثنائي إلى آفاق أوسع.

يتوجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على رأس وفد برلماني اليوم إلى جمهورية باكستان الإسلامية ضمن جولة آسيوية تشمل جمهورية كوريا الجنوبية وذلك خلال الفترة من 11 إلى 17 الجاري.

ويستهل الغانم جولته بزيارة العاصمة الباكستانية إسلام آباد، حيث يلتقي رئيس الجمهورية ممنون حسين كما سيعقد مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الأمة الباكستاني سردار آبان صادق ورئيس مجلس الشيوخ سيد ناير حسين بخاري ورئيس مجلس الوزراء نواز شريف، كما سترأس الاجتماعات التي ستعدها لجان الصداقة البرلمانية بين البلدين.

ويرافق الغانم في زيارته إلى باكستان كل من النواب مبارك الحريص ود.عودة الرويعي وحمود الحمدان وركان النصف وكامل العوضي.

وسيلتقي الغانم في محطته الثانية في العاصمة الكورية الجنوبية سيئول رئيسة الجمهورية بارك كون - هيه كما سيعقد مباحثات مع رئيس البرلمان جانغ إي إيهو إضافة إلى ترؤسه للاجتماع الذي ستعده لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية - الكورية. ويرافق الغانم في زيارته إلى كوريا الجنوبية كل من النواب فيصل الشايخ ومبارك الحريص ود.عودة الرويعي وحمود الحمدان وركان النصف وكامل العوضي وأحمد القضبي.

الرويعي لـ «الأنباء»: تقرير «الإعلام الإلكتروني» قريباً

رشيد الفهم



د.عودة الرويعي

أكد رئيس اللجنة التعليمية د.عودة الرويعي أن اللجنة التعليمية سترفع تقريرها إلى مجلس الأمة والمختص بقانون الإعلام الإلكتروني قريباً، وأشار د.الرويعي في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن اللجنة أخذت على عاتقها التعديلات التي نوقشت في الحلقة النقاشية التي عقدتها اللجنة على مدار 3 أيام، مبيناً أنه تم الأخذ في الاعتبار جميع التعديلات التي طرحها المجتمعون في الحلقة النقاشية بعد أن استأنست اللجنة بآراء المختصين نحو هذا القانون. وأوضح أن اللجنة وضعت للمسات الأخيرة لرفع القانون وإدراجه على جدول أعمال الجلسات المقبلة ليتم التصويت عليه وإقراره.

«الأولويات» ناقشت تنفيذ الوزارات برنامج عمل وزارتي التجارة والمالية

الزلزلة: وزارة المالية شهدت تطوراً في آلية عملها



عبدالله التميمي ود. يوسف الزلزلة وكامل العوضي

أعلن رئيس لجنة الأولويات البرلمانية د.يوسف الزلزلة عن محاسبة المسؤولين في مؤسسات الدولة الذين لا ينفذون خطة التنمية وخطة الدولة، مؤكداً أنه سيتم معاقبة كل مسؤول غير ملتزم بإزمته عن منصبه. وقال الزلزلة في تصريح للصحافيين: اجتمعت اللجنة امس لمناقشة آلية عمل وزارتي المالية والتجارة في تنفيذ خطة التنمية، لافتاً إلى أن وزارة المالية شهدت تطوراً في آلية العمل، وكان لافتاً تميزها في التعامل مع تفاصيل الخطة.

وذكر أن التجسرة من الوزارات الفنية التي لها ارتباط وثيق مع المواطنين من خلال كثرة المعاملات، وانها نفذت المشاريع التي طرحها في اجتماع الامس، فلا ريب أن العمل سيشهد تطوراً، خصوصاً أن هناك تطوراً إلكترونياً على آلية عمل وزارة التجارة سيقص من الدورة المستندية. وأكد د.الزلزلة أن الهيئة العامة للصناعة لم تكن على المستوى المطلوب على مدى السنوات الماضية، ونحن بانتظار ما وعدت به من جهد لتطوير العمل، وعموماً المالية والتجارة تسيران بخطى متسارعة لتنفيذ خطة الحكومة.

الحويلة: ما أسباب تأخر مشروع مبنى هيئة المعاقين؟

العاملين فيها وتأهيل الكوادر الوطنية للقيام بخدمة هذه الفئة المهمة من الشعب؟ 3 - لماذا لم يتم وضع برنامج حصر لسك المعاقين ووضع قاعدة بيانات لهم علماً أن قانون إنشاء الهيئة يقضي بذلك؟ 4 - لماذا تأخر صرف المستحقات المالية للمعاقين وأسره، وهل رصدت وزارة المالية المبالغ في ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فيما يخص حقوق المعاقين وأسره، وهل القانون، وهل سيتم صرف هذه المبالغ بأثر رجعي؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بموعد صرف المبالغ المتأخرة المستحقة للمعاقين وأسره.

الخاصة وأسره وتأخر الهيئة في إعداد الكشوف فإن هذه الفئة تستحق كل الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة، وطالب بإفادته بالآتي: 1 - ما أسباب تأخر مشروع إنشاء مبنى جديد للهيئة العامة للمعاقين علماً أن المبنى الحالي لا يستوعب أعداد المرجح المتزايدة؟ ولماذا لم يتم إنشاء أفرع للهيئة العامة للمعاقين في المحافظات؟ 2 - لماذا لم يتم فتح باب التوظيف وشغل 55 وظيفة الشاغرة في الهيئة، خاصة أن أعداد موظفي الهيئة لا تكفي للتعامل مع الأعداد الكبيرة للمعاقين؟ وما رؤية وخطة الهيئة نحو تطوير أداء

موظفين جدد رغم الحاجة، خاصة أن أعداد موظفي الهيئة لا تكفي للتعامل مع الأعداد الكبيرة للمعاقين بالإضافة إلى أهليهم، أيضاً ترصد مبالغ للاستشارات سنوياً ولا يتم استخدامها، مما أدى إلى رفع قيمة عقد استشاري لحصر كل المعاقين ووضع قاعدة بيانات لهم من 45 ألف دينار إلى 295 ألف دينار ولم ينفذ حتى الآن رغم أن قانون إنشاء الهيئة يقضي بإنشاء قاعدة بيانات، كذلك لا يزال مشروع بناء مبنى الهيئة الجديد في البيوت الاستشارية منذ 3 سنوات مالية رغم أن المشروع معتمد منذ سنة 2011/2012. أيضاً تأخر صرف مستحقات ذوي الاحتياجات



د.محمد الحويلة

تقدم النائب د.محمد الحويلة بسؤال إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصباحي قال في مقدمته: إن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة تختص بالقيام بجميع الأعمال والمهام الكفيلة برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتاهيلهم وإقرار السياسة العامة لرعايتهم، مشيراً إلى أنه من الملاحظ أن الهيئة لم تتبادر إلى إصدار كل اللوائح المنظمة لأعمالها بشأن ذوي الإعاقة خلافاً لقانون إنشائها، كذلك منذ إنشاء الهيئة وعدد شواغرها الوظيفية 55 وظيفة لا يتم شغلها ولا يتم تعيين

AUX AIR CONDITIONER

كفالة 7 سنوات شاملة

إحترافية تمنحك الراحة

والذي الموزعين:

محمد عصمان - الحزرة، 24566994 - 24586996
صبا الكويت - دولي، 22626684 - 22626685
نعمان الحميدان - دولي، 22647520 - 22661571

معرض الحميدان - دولي، 22621161
معرض جمعية الطور، 23831403
معرض الكويتية - القوابية، 24715160
معرض الأفراء - الكويت، 22400706
معرض النسيم - الفاحيل، 23917766
معرض المزارح - الفاحيل، 23917766
معرض ليالي نجد - جليب الشيوخ، 24331678
معرض النسيم - العفيلة، 23844414

العيسى
شركة حمد عبد الله العيسى وأولاده
Hamad Abdulla Al-Essa & Sons Co.

الإدارة: 24818515 - 24845189
فاكس: 24846894 - 24846075
المعارض: 24712059 - 22412894